

٢٠٠٥/١٢/٢٠٠٥

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين

في لبنان

علم وخبر ٢٩/أد

حضره رئيس مجلس النواب
حضرات النواب الكرام،

نتوجّه إليكم جميعاً باسم أهالي المخطوفين والمفقودين، في لبنان، هؤلاء الأهالي الذين بدأوا مسيرتهم الموجعة على خطوط التماس، وكانوا رمز اتحاد في ظل الفرقـة السائدة آنذاك إلى حد الاحتـراب، هؤلاء الأهالي جاءوا يتساءلون أمامكم عما يـكنـه لهم اليوم النظام المـوـعـودـ بعدـما تـبـنـى عنـوانـاً مـفـادـهـ "الـوـحدـةـ الـوـطـنـيـةـ"؟

ونـحنـ إذ نـعـبرـ عنـ أـمـلـ بـالـجـدـيدـ، نـكـاـشـفـكـمـ فـيـ الـوقـتـ نـفـسـهـ بـمـخـاـوفـنـاـ العـمـيقـةـ إـزـاءـ استـمرـارـ الصـمـتـ المـفـجـعـ حـيـالـ قـضـيـتـاـ. فالـبـيـانـ الـوزـارـيـ الـذـيـ حـمـلـكـمـ إـلـىـ إـعـطـاءـ الثـقـةـ لـلـحـكـومـةـ، أـعـارـ التـفـاتـةـ جـدـ خـجـولةـ إـلـىـ قـضـيـةـ الـأـسـرـىـ فـيـ سـجـونـ الـعـدـوـ إـلـىـ إـسـرـائـيـلـ، وـالـىـ قـضـيـةـ الـمـعـتـقـلـينـ فـيـ سـجـونـ السـوـرـيـةـ، فـيـمـاـ بـقـيـ خـلـوـاـ مـنـ أـيـ إـشـارـةـ إـلـىـ الـمـخـطـوـفـينـ وـالـمـفـقـودـينـ دـاخـلـ الـأـرـاضـيـ الـلـبـانـيـةـ.

فـكـيـفـ لـاـ نـخـشـيـ وـالـحـالـةـ تـلـكـ أـنـ تـكـوـنـ سـيـاسـةـ الـحـكـومـةـ وـتـوـجـهـاتـهاـ مـسـتـمـرـةـ عـلـىـ إـخـفـاءـ الـحـقـائـقـ وـعـدـمـ مـوـاجـهـتـهاـ وـالتـمـلـصـ مـنـ مـسـؤـولـيـةـ مـلـفـ يـقـفلـ دـائـماـ قـبـلـماـ يـفـتـحـ مـعـ إـلـقاءـ الـمـسـؤـولـيـاتـ عـلـىـ الـآـخـرـينـ، فـقـطـ الـآـخـرـينـ (سورـياـ وـإـسـرـائـيـلـ) تـجـبـاـ لـأـيـ مـحـاسـبـةـ أوـ حـتـىـ نـقـدـ ذاتـيـ.

إنـ شـعـارـ الـمـصـالـحةـ الـوـطـنـيـةـ بـغـيـةـ طـيـ مـلـفـ الـحـربـ شـعـارـ جـمـيلـ لـكـنهـ دونـ مـضـمـونـ إـذـاـ كانـ الـهـدـفـ الـأـوـحـدـ السـماـحـ لـلـمـرـتـكـبـيـنـ بـتـوـلـيـ مـنـاصـبـ عـامـةـ، مـعـ الإـمـعـانـ فـيـ قـهـرـ الضـحـاياـ وـتـهـمـيـشـهـ؛ وـنـحنـ إـذـ نـؤـكـدـ عـلـىـ إـصـرـارـنـاـ الـكـامـلـ عـلـىـ ضـرـورـةـ مـمارـسـةـ أـنـوـاعـ

الضغط كافية على العدو الإسرائيلي وأيضاً بتفعيل اللجنة اللبنانيّة السوريّة المشتركة "أملاً" بمعرفة مصير المفقودين والإفراج عن الأحياء منهم، نؤكّد، وبالعزم نفسه، إنَّ المخطوفين والمفقودين هم بشرٌ متساوون في الحقوق، لا مجال للتفريق أو التمييز بينهم أبداً" تكون هوية الجهة المسؤولة عن خطفهم أو اعتقالهم أو إخفائهم قسرياً". فشرط العدالة أو لا المساواة، ونقيضها الانتقائية وفقاً لهوية الضحية أو المرتكب.

ومن هذا المنطلق، أملنا أن يكون هذا المجلس منبراً لقضية غالباً ما أريدها كبحها، فتسألون الحكومة بالنيابة عنا جميعاً في جلسة المساءلة المقبلة:

- هل للحكومة أي سياسة في شأن المفقودين، كل المفقودين دون تمييز؟ وبشكل خاص، ما هو موقفها من تقرير هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين ولا سيما بعدما تم نشر مسودته منذ ٢٧ نيسان ٢٠٠٥ بمبادرة مشكورة من نقابة المحامين؟ وما هي الخطوات التي تتوي القيام بها لإيجاد حلول عادلة لقضاياهم، سواءً فقدوا في لبنان بفعل جهات لبنانية، أم في إسرائيل وسوريا؟ وما هي الخطوات التي تم إنجازها بعد تعين اللجنة اللبنانيّة السوريّة...؟

- وبشكل أعم هل للحكومة أي سياسة بشأن إحقاق المصالحة على أساس الإنصاف، وعلى نحو يرد الاعتبار للضحية، تيمناً بأشقائنا في المغرب؟

إن وطننا المركب أمام حل من حلتين:

إما يقيم العدالة سيداً وحكماً، فيسلم ويزدهر.

وإما يبقى مذعنًا للقوة، اذاً للمحاصصة والمجاملة فيما بين الأقوياء، فيبقى عرضة لكل ريح.